

الآليات الدولية لمواجهة التهديدات البيئية

هاجر عروج (طالبة دكتوراه)

جامعة باتنة 1

arroudjhadjer@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2018/04/22

تاريخ المراجعة: 2018/04/12

تاريخ الإرسال: 2018/04/11

ملخص:

يعتبر موضوع البيئة ومشاكلها من أبرز مواضيع القرن الحالي، حيث تعد من أهم القضايا على المستوى الداخلي، وقد انتقلت مسألة حماية البيئة من المستوى الداخلي إلى المستوى الخارجي عندما أيقن العالم بأسره أن هناك بيئة واحدة يتشارك فيها الجميع، وبالتالي أصبحت المشاكل البيئية مسألة عالمية يحاول المجتمع الدولي إيجاد حلول لها.

تهدف هذه الورقة البحثية للوقوف على الآليات الدولية المختلفة لمواجهة مختلف التهديدات البيئية، والمتمثلة أساسا في المنظمات الدولية والتي تعتبر هيئة الأمم المتحدة أبرز هذه المنظمات من خلال الدور الذي تلعبه في حماية البيئة من خلال المؤتمرات التي نظمتها والاتفاقيات التي تترتب عنها والوكالات المتخصصة التابعة لها، كما تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دور مهم في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: حماية البيئة، الآليات الدولية، التلوث.

Abstract:

Environment and its problems are considered as one of the major topics of this century; since they are one of the most important issues at the internal level.

Moreover, environmental protection has shifted from internal level to external level when the world realized that they all share one environment.

Therefore, environment issues have become an internationale issue which the whole world tries to find solution to it.



This thesis (essay) has for objective to focus on the different international mechanisms to face the different environmental threats which are basically international organization. The United Nations Organization (UNO) is the most important organization that plays a major role in the protection of the environment by organizing conference and the conventions which they come up with, as well as its specialized agencies besides non governmental international organizations play an important role in this field.

Key Words: protection of the environment/International mechanism/pollution.

مقدمة:

أصبحت قضايا البيئة تستقطب اهتمام العالم بأسره نتيجة لتزايد المشاكل البيئية وتنوعها، وقد ساهمت وسائل الإعلام المختلفة في تحريك الرأي العالمي حول الأضرار بالبيئة والخطر الذي يهدد حياة الإنسان، فانتقلت القضايا البيئية من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي.

وقد تجسد الاهتمام العالمي بالبيئة من خلال مختلف المؤسسات الدولية التي عملت جاهدة من أجل إيجاد حلول لحماية البيئة، والذي كان نتيجة حتمية لاعتبار البيئة تشكل كلا واحدا متكاملا في نسق طبيعي، وبالتالي فهي بيئة واحدة بين الجميع أفرزت قناعة واهتماما متزايدا بصدد حمايتها والحد من العوامل والمؤثرات الضارة بها عن طريق عقد الاتفاقيات والمؤتمرات، وإصدار الإعلانات المختلفة.

ومن خلال هذا الورقة البحثية سنحاول الإجابة على الإشكالية الآتية: ماهي الآليات الدولية التي وضعها المجتمع الدولي من أجل مواجهة مختلف التهديدات والمشاكل البيئية؟ ومن أجل الإجابة عن هذه الإشكالية سنتناول النقاط الآتية:

أولاً: حماية البيئة عن طريق المؤتمرات الدولية.

ثانياً: حماية البيئة عن طريق الوكالات المتخصصة.

ثالثاً: حماية البيئة عن طريق المنظمات الدولية غير الحكومية.



أولاً: حماية البيئة عن طريق المؤتمرات الدولية

1- مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة الإنسانية (مؤتمر ستوكهولم 1972):

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 23 قراراً تحت رقم 2398 في 1968/12/03 تضمن دعوة إلى عقد مؤتمر عالمي حول البيئة وذلك لمحاولة حل المشاكل البيئية التي تتعرض لها الكرة الأرضية، وبمبادرة من دولة السويد تم عقد مؤتمر في مدينة ستوكهولم في الفترة الممتدة من 05 إلى 16 يونيو 1972⁽¹⁾، وانعقد المؤتمر تحت شعار: " فقط ارض واحدة "، واعتبر أول وثيقة دولية تعنى بمبادئ العلاقات الدولية في شؤون البيئة وكيفية التعامل معها والمسؤولية عما يصيبها من أضرار.⁽²⁾

أقر المؤتمر في جلسة عامة ثلاث وثائق وهي إعلان ستوكهولم عن المبادئ المتعلقة بالبيئة، خطة عمل تتكون من 109 توصية تدعو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى التعاون من أجل حماية الحياة ومواجهة مشكلات البيئة سميت "خطة لعمل الدول" وقرار عن ترتيبات مالية ومؤسسية، وسنتناول ضمن هذه الدراسة مضامين إعلان ستوكهولم، حيث تضمن الإعلان ديباجة و26 مبدأ، نصت الديباجة على ضرورة المحافظة على البيئة من طرف الإنسان، حيث اعتبرت أن الإنسان هو العنصر الأساس المؤثر في البيئة وأن المحافظة على البيئة وتحسينها يعد أمراً مهماً لبقاء الجنس البشري، أما عن مبادئ الإعلان، فإن المبدأ الأول نص على حق الإنسان في الحرية والمساواة وحقه في العيش في بيئة ذات نوعية تسمح له بالعيش بكرامة ورفاهية⁽³⁾، أما باقي المبادئ فيمكن تقسيمها وفقاً لمضامينها على النحو الآتي:

أ- ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية من خلال التخطيط والإدارة الواعية، وهو ما نصت عليه المبادئ من (02 إلى 07)، وأكدت هذه المبادئ على المسؤولية الملقاة على عاتق الإنسان للمحافظة على البيئة وحماية الحياة الحيوانية والنباتية لنفع الأجيال المستقبلية.

ب- ضرورة دمج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتأمين بيئة ملائمة، إذ تعتبر العامل الأساس لدفع عملية التقدم والرقي مع احترام حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة



وملائمة واعتبرت التخطيط الرشيد هو الوسيلة الأمثل للتوفيق بين تحقيق التنمية الشاملة وبين الحفاظ على البيئة ومواردها وهو مانصت عليه المبادئ من 8 إلى 12.⁽⁴⁾

ج- الاهتمام بالجانب العلمي والدراسات العلمية والتطور التكنولوجي للمحافظة على البيئة، وهو ما نصت عليه المواد من 13 إلى 20، حيث ركزت على استخدام العلم والتكنولوجيا بهدف منع أو التقليل من الأخطار، وحل المشاكل بالاهتمام بالتربية والتعليم البيئيين للأجيال الجديدة وتوفير الإعلام الملائم لها، وتشجيع البحث العلمي في المجال البيئي خاصة في الدول النامية.⁽⁵⁾

د- مسؤولية الدول عن الأضرار البيئية وضرورة التعاون الدولي لحماية البيئة، حيث نص المبدأ 21 على أنه وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي فان للدولة حق السيادة في استغلال مواردها الخاصة طبقا لسياستها البيئية، كما عليها مسؤولية ضمان ألا يترتب على ممارسة الأنشطة داخل ولايتها أو تحت إشرافها أضرار لبيئة الدول الأخرى أو لبيئة الدول التي لا تخضع لسيادتها الوطنية.⁽⁶⁾

وأكدت المبادئ من 22 إلى 25 على ضرورة التعاون الدولي لمواجهة مختلف المشاكل البيئية، وضرورة تنمية قواعد القانون الدولي الخاصة بالمسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية وتعويض ضحايا التلوث والأضرار الأخرى التي تنتج عن الأنشطة داخل حدود اختصاص الدول أو تحت إشرافها، ونص المبدأ 26 والأخير على تجنيب الإنسان وبيئته آثار الأسلحة الذرية، وجميع وسائل التدمير الشامل الأخرى، ونستنتج من خلال المؤتمر النقاط الآتية:

- أول ظهور لمصطلح البيئة الإنسانية، حيث استخدم هذا المصطلح بدلا من الوسط الإنساني الذي جرى استخدامه في الدعوة للمؤتمر.

- نص واقر مبدأ هام انعكس إيجابا على الممارسات الدولية وعلى حياة الإنسان عموما يتمثل في إقرار أن للإنسان حق في بيئة نظيفة وخالية من جميع الملوثات، وبالتالي أكد العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة.

- رغم أن الإعلان لم يرقى لمستوى الالتزام القانوني الكامل بالنسبة للدول لأنه لم يصدر في صيغة معاهدة دولية، إلا أنه يتحلى بأهمية بالغة تتمثل في صحوه الضمير العالمي الذي بدأ يتجاوب مع الأخطار التي تهدد بتبديد الموارد البيئية، وبالتالي تعريض

الحياة البشرية للأضرار والأخطار⁽⁷⁾، كما ساهم هذا الإعلان في تكوين عرف دولي في مسائل حماية البيئة، إذ بدراسة قرارات المؤتمر نجدتها أولى المحاولات لوضع قانون دولي للبيئة.

- لم يكتفي بإصدار قرارات وتوصيات بل عمل على تحويلها لأعمال فعلية، وخير دليل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالإضافة إلى انعكاس مبادئه في عدد من دساتير الدول.

- بروز الإحساس بوحدة بيئة الإنسان باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية جمعاء (ارض واحدة).

2- مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية

تم عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والمعروف "بقمة الأرض" بريودي جانيرو في البرازيل في الفترة الممتدة ما بين 03 إلى 14 جوان 1992، وجاء هذا المؤتمر مكملا لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم، ومن أهدافه الأساسية هو تحقيق مستوى جديد للتعاون بين الدول والعمل من أجل الوصول إلى اتفاق عالمي يحترم مصالح كل طرف مع حماية الاندماج الدولي في البيئة العالمية كنظام شامل وعام⁽⁸⁾، وبعد مناقشات في المؤتمر صدرت عنه مجموعة من الوثائق المهمة، من إعلانات وخطط عمل واتفاقيات منها:

أ- إعلان ريو بشأن البيئة: ويعتبر الثمرة الأهم من ثمرات المؤتمر، إذ تبنته كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تضمن ديباجة و27 مبدأ، تناولت ديباجته التأكيد على كون إعلان ريو امتدادا لإعلان ستوكهولم حول البيئة الإنسانية، وتضمنت أيضا أهداف الإعلان المتمثلة عموما في إنشاء نوع من الشراكة والعالمية في نظام جديد قائم على العدالة، والحفاظ على البيئة في عملية التنمية⁽⁹⁾، وينص المبدأ الأول على أن البشر يقعون في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة، ونص الإعلان أيضا في المادة 2 على الحق السيادي للدولة في استغلال مواردها الطبيعية ومسؤوليتها والتزامها بعدم التسبب في أضرار لمناطق واقعة خارج حدود ولايتها، ونصت المبادئ 9، 8، 7، 6، 5 على ضرورة التعاون بين الدول لاستئصال ظاهرة الفقر كضرورة لا غنى عنها من أجل تحقيق التنمية⁽¹⁰⁾.



يمكن القول إجمالاً أنها نفس المبادئ التي جاء بها المؤتمر الأول، إضافة إلى بعض المبادئ الحديثة التي جاء بها الإعلان، حيث نص المبدأ 16 أن البلد الملوث هو من يدفع للآخرين ثمن تلويثه ونفاياته، وهو ما يعرف حالياً بالملوث الدافع، وتنتهي المبادئ على تأكيد العناصر الأساسية لإعلان ريو وهو ما ينص عليه المبدأ 27 الذي يدعو الدول والشعوب للتعاون من أجل تنفيذ هذه المبادئ والعناية بزيادة تطوير القانون الدولي في ميدان التنمية المستدامة.⁽¹¹⁾

وبالنسبة للقيمة الإلزامية للإعلان وتأثيره على تنظيم التنمية، والحفاظ على البيئة، فإن شأنه شأن إعلان ستوكهولم ليس ملزماً للأعضاء المتفقة عليه، لأنه لم يصدر على شكل معاهدة أو اتفاقية ومع ذلك لا يعد معدوم الفائدة، إذ قد يساهم في حماية البيئة عن طريق خلق عرف دولي، وان يكون بمثابة مرجع أو مصدر لاتفاقيات ومعاهدات مستقبلية تبرمها الدول فيما بينها.⁽¹²⁾

ب- برنامج العمل المشترك للقرن 21 (المذكرة 21): يعتبر خطة للعمل التتموي ابتداء من تسعينات القرن العشرين، حيث تناول عروضاً لاستراتيجيات وبرامج عمل متكامل بغرض وقف التدهور البيئي وتشجيع عمليات التنمية المستمرة والسلمية بيئياً في جميع دول العالم وتقوم برامج الخطة وتوجهاتها على أساس أن التنمية المستدامة تعتبر ضرورة قصوى تليها كل الاعتبارات البيئية والاقتصادية،⁽¹³⁾ وقد احتوت المذكرة على محاور عديدة أبرزها:

- دراسة عدم التأكد العلمي أو النسبة العلمية من أجل التحكم في اليقين العلمي والأساليب الكمية في صنع القرار من جهة، وتحليل العمليات التي تؤثر في الغلاف الجوي للككرة الأرضية كالعمليات الفيزيائية والكيميائية والجيولوجية وهذا المحور يعتبر احد الشروط الأساسية لما أضحي يعرف بمبدأ الحيطة والذي تمخض عن تطور لمبدأ راسخ في القانون الدولي البيئي يعرف بمبدأ الوقاية.⁽¹⁴⁾

- محور تعزيز التنمية المستدامة: ركز هذا المحور على مشاكل بيئية معينة وسبل معالجتها كتنمية الطاقة والتحكم فيها من أجل التقليل من الآثار الضارة بالغلاف الجوي الناجمة عن قطاع الطاقة.



- محور استنفاد الأوزون في طبقات الجو العليا: يهدف لوضع استراتيجيات ترمي إلى التخفيف من الآثار السلبية للأشعة فوق البنفسجية التي تصل إلى سطح الأرض نتيجة استنفاد طبقة الأوزون.

- محور تلوث الهواء عبر الحدود: من خلال استحداث وتطبيق التكنولوجيات الثابتة والمأمونة لقياس التلوث الهوائي عبر الحدود، وتخفيف نتائج الحوادث الصناعية والنووية والكوارث الطبيعية والتدمير المتعمد أو غير المباشر للموارد البشرية.

ج- إعلان المبادئ المتعلقة بالغابات: يعمل هذا الإعلان على توفير الحماية للغابات، حيث انه يعترف بحق السيادة للدول التي تمتاز بكثافة غاباتها وهو الذي اوجب اتخاذ تدابير انفرادية والتي تتفق مع الالتزامات الدولية للحد من التجارة الدولية للأخشاب ومنتجات الغابات أو تنظيمها من اجل الإدارة المستدامة والحفاظ على الغابات⁽¹⁵⁾، كما حرص الإعلان على تشجيع الإعلام البيئي في مجال الغابات، وحث الدول على القيام بدراسات التأثير على البيئة، على أن توفر المجموعة الدولية الدعم للدول النامية من اجل التكفل الأفضل بغاباتها.⁽¹⁶⁾

د- الاتفاقية العامة بشأن تغيير المناخ: تم اعتمادها من قبل الأمم المتحدة سنة 1992، ويتمثل موضوعها في الغازات الدفينة وخاصة الناتجة عن الوقود الاحفوري المتسبب في ارتفاع درجة حرارة الأرض ويهدف لتثبيت الغازات الدفينة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي، وقد ركزت الاتفاقية على ضرورة العمل على تعزيز مصارف وخزانات جميع الغازات الدفينة، كما أكدت على مبدأ العدالة والمسؤولية الدولية في مكافحة تغير المناخ.⁽¹⁷⁾

هـ- اتفاقية التنوع البيولوجي (الحيوي): تهدف لحماية الكائنات الحية الحيوانية والنباتية خاصة المهددة بالانقراض، ونظرا لتزايد شدة المخاطر التي يتعرض لها التنوع البيولوجي وضرورة أن تكون إجراءات التصدي لها ذات طابع دولي قام المعهد العالمي للموارد والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية وبرامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع الصندوق العالمي للطبيعة والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات الحكومية بوضع إستراتيجية عالمية تتناول جميع جوانب التنوع البيولوجي، وتجسيدها لهاته الإستراتيجية وضعت هذه الاتفاقية القواعد العامة للحفاظ على التنوع البيولوجي.⁽¹⁸⁾



وما يمكن قوله عن هذا المؤتمر أنه قد اقر الصلة بين البيئية والتنمية ورفض الجهود الأخرى الرامية إلى زيادة التمسك بمجال التنمية على حساب البيئية، بل اضاف موضوع التنمية المستدامة وطرح مفهوم الأمن البيئي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني.

3- مؤتمر جوهانسبورغ للتنمية المستدامة 2002:

تم عقده بجنوب إفريقيا في الفترة الممتدة بين 26 أوت و04 سبتمبر 2002، وكان الهدف من عقده هو محاولة الوقوف على الانجازات التي تحققت عن طريق التنمية المستدامة منذ إعلان ريو واستعراض ما تم انجازه خلال عشر سنوات ومعوقات التنمية المستدامة، وتحديد أولويات العمل خلال العشر سنوات القادمة، وقبل أيام من انعقاده أصدرت الأمم المتحدة "تقرير التحدي العالمي" الذي يحذر من أن 30٪ من الأراضي الزراعية في العالم مهددة بالتصحّر وان 90 مليون هكتار من الغابات قد دمرت بالفعل خلال سنوات التسعينات بعد انعقاد مؤتمر ريو، وان هناك مليار شخص غير قادرين على الحصول على المياه النقية للشرب، وان ما يقدر بنحو 3، 5مليار شخص سيواجهون نقصا خطيرا في إمدادات المياه بحلول سنة 2025 ولاسيما شمال إفريقيا وغرب آسيا.⁽¹⁹⁾

وقد ركزت المبادئ العامة لهذا المؤتمر على تحسين مستوى معيشة الأفراد، ومكافحة الفقر والحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال ضبط أنماط الاستهلاك وإعادة النظر في نظم الإنتاج، وتحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع معايير السلامة البيئية، وتوسيع التعاون في مجال الخبرات بين الدول والتنسيق الدولي من أجل تحقيق عملية التنمية المستدامة، كما استهدف التركيز على تقليص الفجوة بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة، وأهمية التضافر الدولي للقضاء على آفة الفقر باعتباره أكبر عدو دائم للتنمية المستدامة⁽²⁰⁾،

واحتوى على 27 مبدأ تؤكد على تكامل كل أبعاد التنمية، والجديد في المؤتمر انه أسفر على مستوى جديد من الحوار بين جميع أصحاب المصلحة، وخاصة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال تحديد التزامات بشأن توسيع إمكانية الحصول على المياه والمرافق الصحية وبشأن الطاقة وتحسين المحاصيل الزراعية وإدارة الكيماويات السامة وحماية التنوع البيولوجي وتحسين إدارة النظم



الايكولوجية، فيمكن القول أن مضمون القمة جاء تكملة لنقائص إعلان ريو وتداركا للأمور التي لم يستطع تحقيقها من خلال برامجه، فقد سطر استراتيجيات تكفل للإنسان حقه في العيش ضمن وسط بيئي سليم من خلال التقليل من استعمال الكيماويات، ورفع رصيد الثروة السمكية والزراعية، والتكفل بالصحة الإنسانية من خلال زيادة المرافق الصحية ومكافحة الأمراض.⁽²¹⁾

كما انه اقر مبدأ الوقاية البيئية كجزء رئيسي في التنمية، وافر المسؤولية المشتركة للجميع في محاربة الاختلالات البيئية، وضرورة تبني مبدأ التعاون الدولي لحماية البيئة .

مما سبق التطرق إليه نصل إلى أن المؤتمرات التي تم التعرض لها تعتبر من أهم المؤتمرات الساعية لحماية البيئة حيث أنها:

- أقرت حقا من أهم الحقوق الإنسانية والمتمثل في حق الإنسان في بيئة نظيفة، خالية من جميع الملوثات.

- أثارت هذه المؤتمرات موضوع هام على الساحة الدولية يتمثل في المشاكل البيئية وطرق معالجتها، كما سعت لتطوير قواعد القانون الدولي للبيئة.

- سمحت هذه المؤتمرات لاتساع النظرة البيئية، وظهور معالم جديدة في المجال البيئي كموضوع التنمية المستدامة، مبدأ الملوث الدافع...

- ساهمت في تطوير قواعد القانون الدولي العام بصفة عامة، وفي تنمية وتطوير قواعد القانون الدولي البيئي بصفة خاصة، ذلك أن الإعلانات الدولية التي تنتج عن هذه المؤتمرات رغم أنها لا تتمتع بحجية قانونية لأنها تعد من قبيل التوصيات غير الملزمة، غير أنها تكون في مجموعها قواعد القانون الدولي العرفي، علاوة أن ما يرد في الإعلانات من مبادئ قانونية تعد وبحق مرشد للدول عند إعداد الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة.⁽²²⁾

بالرغم من أن المؤتمرات الدولية شكلت مرحلة متميزة لتأطير البيئة تأطيرا علميا وقانونيا شمل كل الجوانب، إلا أن نتائجها في كثير من الأحيان غير مفعلة، وذلك نتيجة لافتقارها إلى سلطة رقابية وإجراءات متفق عليها لردع المخالفين لما اتفق عليه

الأطراف المتعاقدة، لذا لا بد من تفعيل نتائجها بواسطة الوسائل القانونية والمتابعة العملية،

ثانياً: حماية البيئة عن طريق الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة

هي عبارة عن هيئات تنشأ عن اتحاد إرادات دول وتعمل على دعم التعاون الدولي في مجال متخصص من المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الفنية،⁽²³⁾ ومن بين هذه المنظمات نجد بعضها تسعى لحماية البيئة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

1- منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة

تم إنشاؤها سنة 1945، ومقرها بروما، هدفها الأساسي هو السعي لضمان زيادة الإنتاج الغذائي في العالم وحسن توزيع المواد الزراعية والإسهام في النهوض بالشؤون الاقتصادية في العالم.

ويعتبر الاهتمام بالبيئة من أولويات عمل المنظمة، فهي تعمل على مكافحة الأمراض والأوبئة التي تصيب الحيوان والنبات، تنمية موارد الدول من الماء والتربة، تبادل الأنواع الجديدة من النباتات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي.

تقوم المنظمة في سبيل تحقيق أهدافها بالعمل على صيانة الموارد الطبيعية عن طريق التوصيات التي تضعها اللجان الفرعية للمنظمة التي تستعمل أساساً للإعلام وخطوط توجيهية في مجال تسيير الموارد في مجال التغذية والزراعة، وتقوم بدور أساسي في وضع قواعد قانونية في مجال البيئة وتلعب الدور المدافع عن بعض مواضيع البيئة، ومثال ذلك المحافظة على المجال البحري وحماية الصيد وتعالج هذه المسألة بواسطة هيئة تدعى لجنة الصيد أنشئت سنة 1965.⁽²⁴⁾

2- منظمة الصحة العالمية

أنشئت سنة 1946، ومن أهم أهدافها التعاون الدولي من أجل تحسين الصحة البدنية والعقلية للبشر، فهي تساعد الدول في تنظيم الحملات الصحية للقضاء على الأمراض الخطيرة، كما تعمل على تنسيق الجهود لمنع انتشار الأوبئة، وتتولى تدريب العاملين في المجال الصحي، ومن خلال أهدافها استطاعت المنظمة مواكبة الجهود الدولية المبذولة في مجال حماية البيئة بمعناها الواسع وذلك استناداً إلى نص المادة الأولى والتي تحدد هدف المنظمة، وذهب البعض إلى أن الحق في البيئة مستمد من الحق



في الصحة، كما تنص المادة 2 من دستور المنظمة على: "تسعى المنظمة كلما اقتضى الأمر لتطوير وتحسين التغذية والإسكان والصحة وظروف العمل وغيرها من الجوانب الصحية للبيئة بالتعاون مع الوكالات المتخصصة."⁽²⁵⁾

حيث وبعد مؤتمر ريو واستجابة لمذكرة 21 قامت المنظمة بوضع إستراتيجية عامة للصحة والبيئة، فاهتمت بتقييم الآثار الصحية لعوامل التلوث والمخاطر البيئية الأخرى في الهواء والماء والتربة والغذاء وبيئة العمل ووضع المعايير البيئية التي توضح الحدود القصوى لتعرض الإنسان لهذه الملوثات، كما أدركت المنظمة الأضرار المحتملة لأي تلوث للبيئة من جراء تجارب الأسلحة النووية على صحة الأجيال الحالية والمقبلة في جمعية الصحة العالمية في قرارها 57 حيث أقرت أن الغبار الذري المتساقط نتيجة تجارب الأسلحة النووية يضيف أخطارا كثيرة. وبالتالي فنشاط منظمة الصحة العالمية المتصل بالبيئة قد اتسع مع الوضع العالمي المتغير ليشمل النواحي الصحية للتلوث البيئي، ولم تعد وظيفة هذه المنظمة مقتصرة على النواحي الصحية البحتة.⁽²⁶⁾

3- برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

تم إنشاؤه على اثر انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في ستوكهولم سنة 1972 ومقره بمدينة نيويورك بكينيا، ويعتبر بمثابة الصوت المعبر عن حالة البيئة داخل منظمة الأمم المتحدة، ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة كبرنامج محفز وداعي لتشجيع الاستخدام الرشيد والتنمية المستدامة للبيئة العالمية.

تتولى أمانة البرنامج مسؤولية الإشراف على البرامج المتعلقة بالبيئة وتنسيق العمل مع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أو مع المنظمات الدولية الأخرى التي يناط بها القيام بالدراسات والبحوث أو تنفيذ المشروعات التي يقرها مجلس إدارة البرنامج، وتمثل أهداف برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يلي:⁽²⁷⁾

- تطوير القانون الدولي البيئي، حيث يعد البرنامج منذ نشأته بمثابة الوكالة الدولية المسؤولة عن المفاوضات من اجل وضع اتفاقيات بيئية متعددة الأطراف، ويعمل على توفير الدعم اللازم لتحديث الاتفاقيات .



- مساعدة الدول النامية في إعداد سياسات بيئية وطنية، حيث تمكن البرنامج البيئي منذ انعقاد مؤتمر ريو سنة 1992 من مساعدة 100 دولة نامية ودول الخليج في إعداد تشريعات بيئية.

- إعداد برنامج وخطط عمل من أجل تنمية مستدامة، تتمثل إستراتيجية الأمم المتحدة للبيئة في تقديم التوجيه العلمي وتحسين التوعية حول المناهج التي من خلالها تصبح حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية عن طريق المساعدة في استحداث وتمويل خطط بيئية، يدور محورها حول الوقاية من التدهور البيئي وتطوير التقنيات الجديدة التي لا تضر بالبيئة.

- الرصد والتقييم المبكر في مجال البيئة وتشجيع الأنشطة البيئية على صعيد منظمة الأمم المتحدة وزيادة الوعي العام بالقضايا البيئية.⁽²⁸⁾

ثالثاً- حماية البيئة عن طريق المنظمات الدولية غير الحكومية

عرفها مراسل مارل بأنها كل تجمع، جمعية أو مؤسسة أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف خواص ينتمون لدول مختلفة، لتحقيق أهداف غير مادية⁽²⁹⁾، تمارس هذه المنظمات عملها في مختلف أرجاء العالم دون أن ينحصر عملها في إقليم معين.

1- منظمة السلام الأخضر:

هي عبارة عن منظمة عالمية تعنى بشؤون البيئة نشأت سنة 1971، تتألف من السلام الأخضر الدولية والتي يوجد مقرها بأستردام بهولندا، إضافة إلى مكاتب السلام الأخضر حول العالم،⁽³⁰⁾ وتعتبر هذه المنظمة مستقلة مادياً وترفض التبرعات والهبات من أي جهات سياسية، أو حكومات أو شركات، كما لا تقبل أي مساعدات قد تؤثر بأي شكل من الأشكال على استقلاليتها، وتتصب اهتماماتها على هدف واحد وهو حماية البيئة بوسائل مختلفة، ويمر تدخل المنظمة بعدة مراحل تختار في كل مرحلة الوسيلة الأنسب لمعالجة كل قضية،⁽³¹⁾ وتهدف إلى حماية البيئة والمحافظة عليها من جوانب متعددة نذكر منها:⁽³²⁾

- استقطاب أفراد المجتمع للاهتمام بالبيئة وذلك من أجل خلق رأي بيئي ضاغط، يساعد في صنع قرارات تحمي البيئة والمجتمع.



- العمل على تغيير الرأي العام والأنماط المعيشية نحو ممارسات تحافظ على البيئة وتنتشر السلام، يمكن اختصار عملها بالحملات الآتية:
- كشف وعرقلة الأساليب المدمرة وغير المستدامة لصيد الأسماك، بالإضافة إلى السعي لإنشاء شبكة من المحميات البحرية وسائر البحار والمحيطات.
- الحفاظ على الغابات القديمة والدفاع عن النباتات والحيوانات والثقافات التي تعتاش منها.
- العمل من أجل محاربة التكنولوجيا النووية.
- البناء لمستقبل تغيب عنه السموم وذلك من خلال توفير وتسويق بدائل أكثر أمانا من الكيماويات المتوفرة حاليا.
- العمل من أجل ضمان استخدام أساليب زراعية مستدامة، عن طريق حماية التنوع الطبيعي وتشجيع الزراعة الواعية.
- وفي إطار سياستها لحماية البيئة تعاونت المنظمة مع منظمات غير حكومية إقليمية ومحلية خاصة "فريق الخبراء الدوليين لتغير المناخ" لإنشاء شبكة تبادل المعلومات واتخاذ مواقف متجانسة والمشاركة في مختلف اللقاءات والاجتماعات حول المسائل المناخية، كمؤتمر طوكيو 1997 ولاهاي 2000، حيث تمكنت هذه الشبكة بالفعل من التأثير على ممثلي بعض الحكومات للضغط على الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل وقف إنتاج مادة CFC منذ 1997 بدلا من سنة 2000،⁽³³⁾ وسمحت لمختلف المنظمات غير الحكومية فهم الظواهر البيئية الأكثر تعقيدا وساعدت البعثات الرسمية للدول خاصة النامية على فهم الظواهر المعقدة والمتعلقة بتغير المناخ.

2- الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية

أنشئ سنة 1948 مقره بجنيف بسويسرا، يضم أكبر شبكة من الخبراء في مجال المحافظة على البيئة، تموله الحكومات والوكالات والمؤسسات والمنظمات والشركات الثنائية والمتعددة الأطراف، يتشكل الاتحاد من أمانة عامة تتخذ من مدينة بون بألمانيا مقرا لها، ويعقد الاتحاد اجتماعه العام مرة كل ثلاث سنوات على



انه منتدى لمناقشة مشكلة المحافظة الدولية على الطبيعة، واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها، وتتمثل أهدافه في: (34)

- تشجيع الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لممارسة الأنشطة البيئية السليمة بتوفير المساعدة والخبرة اللازمين لتحقيق تلك الأنشطة.
- الوقوف بجانب الدول لمساعدتها على تطوير سياستها البيئية، ووضع نماذج التسيير البيئي.

- تأطير البيئة تأطيرا عالميا يغطي جميع الجوانب والأماكن، بالإضافة إلى جعل بعض المناطق المتميزة إرثا مشتركا للإنسانية يجب الحفاظ عليها في كل الظروف، وتوفير حماية دولية لصيانتها من مختلف التأثيرات كالمناطق الأثرية، والمنشآت المعمارية والأشياء النادرة، وبعض السلالات الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض والغابات والشواطئ البحرية...

- إعداد إستراتيجية عالمية جديدة تعتمد على التنمية والمحافظة على الطبيعة من أجل تحسين ظروف الحياة ورفاهية الإنسان دون الاعتداء على الأنظمة البيئية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، ويقوم نشاط المنظمة في حماية الطبيعة على فكرة أساسية تتمثل في أخلاق الحياة المستدامة.

3- الصندوق العالمي للحفاظ على الطبيعة

تأسس سنة 1961 مقره بسويسرا، يهتم بالمحافظة على الوسط الطبيعي والمسارات الأيكولوجية الرسمية للحياة في الأرض، ويهدف إلى توعية الجمهور بمختلف التهديدات التي تقع على البيئة حتى تجلب الدعم المعنوي والمالي للمحافظة على العالم الحي، وتحديد أولويات علمية وعملية للتدخل في الميدان. (35)

نظم أول تجمع للمنظمة من طرف الباحثين المهتمين بحماية فئة الطيور المهددة بالانقراض، وسميت هذه المنظمة في البداية بالصندوق العالمي للمحافظة على حياة الحيوانات البرية، ثم توسعت للاهتمام بحماية وصيانة الأنظمة البيئية، وهذا ما أدى إلى تغيير اسمها وأصبح الصندوق العالمي للمحافظة على الطبيعة، ويهدف هذا الصندوق إلى الحفاظ وحماية الوسط الطبيعي عن طريق توعية الجمهور بمختلف التهديدات التي تقع على البيئة، كما يسعى لترقية نظام المحميات الطبيعية. (36)



كما أن من أهدافه جمع وتسيير وتقديم دعم مالي للحفاظ على البيئة الطبيعية، كما يساهم في التوعية بالمخاطر التي تستهدف البيئة، قام بعدة نشاطات وتدخلات تهم حماية البيئة الطبيعية في أكثر من 120 دولة للمحافظة على البيئة، وقد نجح الاتحاد في القضاء على بعض العصابات التي تتاجر في السلاحف، البيغاوات، الخشب، ويعمل على حماية البيئة من التلوث عن طريق تمويل مشروعات بيئية في العالم، أيضا يتدخل من أجل احترام الدول والهيئات للقواعد الدولية الخاصة بحماية الطبيعة ومواردها، يقوم أيضا بتدعيم العمليات التي تهدف إلى مقاضاة الدول والهيئات على تبنيها برامج ضارة للبيئة.⁽³⁷⁾

تقييم عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة:

مما سبق دراسته والتطرق إليه نصل إلى أن هذه المنظمات قامت بدور فعال وبارز في مجال حماية البيئة، حيث برزت هذه المنظمات كأحد تنظيمات المجتمع المدني الدولي الحديثة لمواجهة المشاكل البيئية ومن بين أهم ما قامت به هذه المنظمات:

- تحديد المخاطر وتقييم الأثار البيئية ومحاولة وضع حلول لها.
- عملت كمستشار علمي أو جامعة للمعلومات عند تحديد المخاطر لتشخيص المشاكل، كما أنها رصدت الاهتمام العام بالقضايا البيئية، وأدخلتها ضمن القضايا ذات النطاق الدولي، كما ساهمت في تحريك الرأي العم داخل كل دولة والضغط على رؤساء الدول لإعطاء الموضوع أولوية.
- تتمتع هذه المنظمات بتأثير بارز في جميع مراحل إبرام الاتفاقيات والمعاهدات بدء من حث الدول إلى الانضمام إلى هذه المعاهدات، مروراً بتقديم الاقتراحات، إلى غاية محاولة إيجاد حلول لمختلف المشاكل البيئية.
- ساهمت في نشر الوعي البيئي لأعضاء المجتمع الدولي.
- حلت محل الدول في المجال البيئي بفضل ما تمتلكه من استراتيجيات ووسائل وكفاءات.

- رغم أهمية الدور الذي تلعبه هذه المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة، فالملاحظ أن أوضاع البيئة تتجه نحو الأسوأ، كما أن اعتماد الوسائل والبرامج المتاحة

للدول المتقدمة لا تتناسب مع الدول النامية، فالمشكلة مشكلة غنى في الدول المتقدمة ومشكلة تخلف في الدول النامية،

كما أن ما حققته هذه المنظمات ميدانيا وعمليا لم يصاحبه أي تطور في وضعها القانوني بحيث لازالت تتمتع فقط بالوضع الاستشاري المشروط بموافقة حكومتها لدى الدول أو الهيئات الدولية الحكومية وينظر إليها أنها مجرد جمعيات فقط.⁽³⁸⁾

خاتمة:

أصبح الاهتمام بالبيئة من ضروريات الحياة، ذلك أن المشاكل البيئية قد أصبحت تمس العالم بأسره، لذا سعت دول العالم للتضامن من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة، فظهرت عديد الهيئات لمعالجة هذا الإشكال، حيث سعت هيئة الأمم المتحدة إلى عقد العيد من المؤتمرات والاتفاقيات وأنشئت وكالات متخصصة من أجل حماية البيئة، كما ظهرت منظمات دولية غير حكومية تسعى للحفاظ على البيئة وحل مشاكلها، وما يمكن قوله انه بالرغم من العدد الهائل من الهيئات الدولية التي تسعى لحماية البيئة، إلا أن التهديدات البيئية لازالت في ازدياد، وذلك عائد إلى عدم وضع آليات دولية ملزمة تراعيها جميع الدول،

ذلك انه بالرغم من وفرة المؤتمرات والمعاهدات والهيئات الدولية التي تسعى لحماية البيئة إلا أن كلا منها يعمل بطريقة منفردة، لذا لا بد من ضرورة وضع آلية موحدة تشمل جميع الدول، أي ضرورة التعاون الدولي، وإضافة الصيغة الملزمة على توصيات المؤتمرات وضرورة الوقوف على تنفيذ المعاهدات الدولية، ومن جهة أخرى لا بد من استخدام التكنولوجيا بأساليب آمنة حتى لا تضر البيئة، كما يجب على جميع الدول أن تقوم بتكريس مفهوم التربية البيئية لدى جميع الأفراد من خلال تعليمها للأجيال القادمة وتكريس الإعلام لهذا الغرض.

الهوامش:

(1)- د/ عادل ماهر الألفي، الحماية الجنائية للبيئة، دارا لجامعة الجديدة، مصر، 2009، ص 102.

(2)- د/ عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، حماية البيئة من النفايات الصناعية، دارا لنهضة العربية، 1985، ص 186.



- (3)- د/علي بن علي مراح، المسؤولية الدولية عن التلوث عبر الحدود، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، بن عكنون، الجزائر، 2007/2006، ص48.
- (4)- د/إسماعيل نجم الدين زنكه، القانون الإداري البيئي، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2002، ص115.
- (5)- بوعلام بوزيدي، حق الإنسان في بيئة صحية سليمة ونظيفة في القانون الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة أدرار، 2011/2010، ص36.
- (6)- د/عادل ماهر الألفي، المرجع السابق، ص102.
- (7)- نفس المرجع، ص103.
- (8)- د/عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، ص268.
- (9)- صالح أبو العطا، حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام، دارالجامعة الجديدة، 2009، ص107.
- (10)- انظر في ذلك، مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.
- (11)- د/عبد الرزاق مقري، المرجع السابق، ص273/272.
- (12)- د/رياض صالح أبو العطا، المرجع السابق، ص111.
- (13)- د/صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية، 2007، ص929.
- (14)- وعلام بوزيدي، المرجع السابق، ص45.
- (15)- د/إسماعيل نجم الدين زنكه، المرجع السابق، ص120.
- (16)- بوعلام بوزيدي، المرجع السابق، ص47.
- (17)- د/عبد الرزاق مقري، المرجع السابق، ص278/279.
- (18)- نفس المرجع، ص182، 181.
- (19)- ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص28.
- (20)- أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة- دول القرن الإفريقي- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص89، نقلا عن: سامح عبد القوي السيد، التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي، دار الجامعة الجديدة، 2012، ص249/248.
- (21)- بوعلام بوزيدي، المرجع السابق، ص50.

(22) - سناء نصر الله، الحماية القانونية للبيئة من التلوث في ضوء القانون الدولي الانساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010/2011، ص101.

: تصفح الموقع يوم: 10/02/2017 تم <http://houwirou.akbarmontada.com>-(23)

(24) - صافية زيد المال، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص172/173.

(25) - رضوان احمد الحاف، حق الإنسان في بيئة سليمة في القانون الدولي العام، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، 1998، ص264.

(26) - صافية زيد المال، المرجع السابق، ص 174/175.

(27) - نفس المرجع، ص 181/182.

(28) - أمينة دير، المرجع السابق، ص99.

(29) - Marcel Merle, Sociologie des relations internationales, paris, dolloz, 1983, p388.

(30) - د/ خليل حسين، التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات العامة، البرامج والوكالات المتخصصة، دار المنهل اللبناني، ط1، 2010، ص456.

(31) - قويدر شعشوع، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2014، ص316.

(32) - منظمة السلام الأخضر العالمية www.greenpeace.org/Arabic

(33) - مادة CFC هي عبارة عن مركبات الكلوروفلوروكربون وهي مركبات عضوية تحتوي في تركيبها على الكربون، الكلور، الفلور، وتعتبر مادة مدمرة لطبقة الأوزون وماصة للحرارة وهي غير صديقة للبيئة.

(34) - قويدر شعشوع، المرجع السابق، ص 332/333.

(35) - نصر الدين هنوني، الوسائل القانونية والمؤسسية لحماية الغابات في الجزائر، ديوان المطبوعات الوطني للأشغال التربوية، 2001، ص170.

(36) - غنية ابرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية، دراسة حالة، الجزائر، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باقنة، 2009/2010، ص55.

(37) - صافية زيد المال، المرجع السابق، ص 247.

(38) - قويدر شعشوع، المرجع السابق، ص400.

